الجمهورية التونسية

رئاسة الجمهورية

قانون

عدد 80 لسنة 1996 مؤرخ في 9 أوت 1996

يتعلق بتنظيم مهنة المترجمين المحلفين.

باسم الشعب،
وبعد موافقة مجلس النواب،
يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

الباب الأول
أحكام عامة

الفصل 1 - يخضع المترجم المحلف في ممارسة مهنته لهذا القانون.

الفصل 2 - يضبط عدد المترجمين المحلفين بكل دائرة من دوائر محاكم الاستئناف بأمر باقتراح من وزير العدل.

الفصل 3 - يرجع المترجمون المحلفون بالنظر إلى الوكيل العام لدى محكمة الإستئناف وهم تحت المراقبة المباشرة لوكيل الجمهورية بالدائرة التي بها مركز انتصابهم.

الفصل 4 - جميع المترجمين المحلفين متساوون في المهام وفي حق مباشرتها بكامل دائرة المحكمة الابتدائية التي بها مركز انتصابهم.
وللمترجمين المحلفين المنتصبين بدوائر المحاكم الابتدائية بتونس أو أريانة أو بن عروس أن يباشروا نشاطهم بكامل تلك الدوائر.

الفصل 5 - يحمل المترجم المحلف بطاقة مهنية تسلمها له وزارة العدل يتعين عليه إرجاعها بمجرد انتهاء مباشرته لمهامه.

الفصل 40 - في صورة وفاة المترجم المحلف أو انقطاعه عن المباشرة لأي سبب من الأسباب أو في صورة الإستحالة الوقتية المبررة يعيّن الوكيل العام لدى محكمة الإستئناف نائبا له من بين المترجمين المحلفين بالدائرة القضائية ويعلم بذلك وزير العدل.
ويجب في كل هذه الصور تقديم دفاتر المترجم المحلف وكل ما لديه من الوثائق لكتابة المحكمة.

الفصل 41 - لوزير العدل أن يرخص استثناء لأحكام الفصلين 16 و17 من هذا القانون لكل شخص القيام بالترجمة الكتابية بالنسبة للغات أو الإختصاصات التي يتعذر فيها ممارسة مهنة مترجم محلف بصفة رئيسية ويخضع في هذه الحالة الشخص المرخص له إلى الواجبات المنصوص عليها بالفصول 12 و13 و14 و18 و19 و22 و23 و24 من هذا القانون.

الفصل 42 - للقاضي عند التعذر أن يعيّن من خارج جدول المترجمين المحلفين كل شخص للقيام بالترجمة الكتابية أو الشفاهية . على أن يؤدي لديه اليمين المنصوص عليها بالفصل 12 من هذا القانون ويتقاضى المترجم أجرة على مقتضى التعريفة الجاري بها العمل بالنسبة للمترجمين المحلفين ويقع التنصيص على ذلك بأوراق الإجراءات وبالأحكام التي شارك في ترجمتها وتنطبق عليه أحكام هذا القانون.

الفصل 43 - ألغيت جميع النصوص المخالفة لهذا القانون وخاصة المرسوم عدد 14 لسنة 1960 المؤرخ في 23 مارس 1960 المتعلق بالمترجمين المحلفين.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

تونس في

قانون تنظيم مهنة المترجمين المحلّفين